الصباح
الدولية
21
العدد 1593 - السنة السادسة
الاحد 14 شعبان 1434 - الموافق 23 يونيو 2013
Sunday 23 June 2013 - No.1593 - 6th Year

بن حاتم: دعم الجماعات المسلحة ضرورة لإحداث التوازن الميداني ونؤيد «جنيف 2»

أصدقاء سوريا يبحثون تسليح المعارضة.. وروسيا تحذر من عواقب رحيل الأسد

■ كيري: مستقبل سوريا لن تفرضه مجموعة معينة وعلى الجانبين تقديم تنازلات للتسوية

عواصم - «وكالات»: ناقش وزراء خارجية دول مجموعة «أصدقاء سوريا» في اجتماعهم بالعاصمة القطرية الدوحة امس آلية دعم المجتمع الدولي للمعارضة المسلحة المناوئة للرئيس السوري بشار الأسد.

ويأتي الاجتماع بعد أسبوع من إعلان الولايات المتحدة قرارها بتقديم «مساعدات عسكرية مباشرة» للمعارضة السورية.

وقال متحدث باسم الخارجية الأمريكية إن اجتماعات المجموعة امس ركزت على سبل جعل المعارضة السورية «أكثر ترابطا ومصداقية داخل سوريا». وتضم «أصدقاء سوريا» الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والسعودية وتركيا ومصر والأردن.

ويقول مراسلون إن أجندة الاجتماعات ضمت مناقشة مساعدة الجيش السوري الحر المعارض في الدفاع عن مدينة حلب، التي تقع شمالي سوريا وتعد معقلا رئيسيا للمعارضة المسلحة.

كما تناول اجتماع مجموعة «أصدقاء سوريا» اقتراح عقد لقاء بين الرئيس الأسد والمعارضة من أجل وضع حد للنزاع المستمر الذي راح ضحيته أكثر من 90 الف شخص، بحسب تقديرات الأمم المتحدة.

وقال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس قبل الاجتماع: «سنستعرض في الدوحة الوضع على الأرض ونرى كيف يمكننا مساعدة المعارضة والتوصل الى حل سياسي». وبالامس أعلن وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، في بداية المؤتمر في الدوحة،أن «مستقبل سوريا لن تفرضه مجموعة معينة أو شخص واحد»، وأن «على الجانبين في سوريا تقديم تنازلات للتسوية».

وذكر كيري أن «النظام السوري عمد إلى التصعيد عبر الاستعانة بإيران ومقاتلين لبنانيين»، مشددا على أن «جميع الأطراف متفقة على إنهاء العنف، واعتماد التفاوض على أساس جنيف 2».

وفي كلمته، أكد وزير خارجية قطر، حمد بن جاسم بن جبر، أمام المؤتمر، «ضرورة تسليح المعارضة السورية لتمكينها من إحداث توازن على الأرض». وأعرب عن تأييده لعقد مؤتمر السلام «جنيف 2»، لكن من دون مشاركة الرئيس السوري بشار الأسد. وفي وقت سابق، صرح وزير خارجية بريطانيا، وليام هيغ، على هامش الاجتماع بأن بلاده «لم تتخذ قرارا» بتزويد المعارضة السورية بالسلاح.

وقال هيغ للصحافيين «بالنسبة للسؤال الذي خضع للكثير من النقاش عما إذا كنا سنقدم مساعدات قاتلة من أي نوع كان للمعارضة السورية، فإن موقفنا لم يتغير، ولم نتخذ قرارا بالقيام بذلك». وأضاف أن قرار تسليح المعارضة السورية، الذي تؤيده حكومته، يجب أن يخضع للنقاش في البرلمان. وأوضح هيغ أن المفهوم البريطاني للنزاع الدائر في سوريا يتركز خصوصا حول تقديم «أكبر مساعدات إنسانية»، وتشجيع فرص الحل السياسي.

ويهدف مؤتمر «جنيف 2»، الذي اقترحته واشنطن وموسكو، إلى جمع ممثلين للنظام والمعارضة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية.

وتعرضت المعارضة المسلحة في سوريا مؤخرا لسلسلة من الهزائم في مواجهة القوات الحكومية السورية التي تحاصر حاليا مسلحين معارضين في ضواحي العاصمة دمشق.

وأعلن متحدث باسم الجيش السوري الحر الجمعة حصول المعارضة على أسلحة جديدة قد تحدث «تغيرا» في مسار النزاع المسلح في سوريا.

لكن لؤي المقداد، المتحدث باسم الجيش السوري الحر، قال إن هذه الأسلحة لم تقدمها الولايات المتحدة.

وأضاف المقداد: «حصلنا على أنواع جديدة من الأسلحة، ونعتقد أنها ستغير مسار المعارك على الأرض»، بحسب وكالة فرانس برس للأنباء. وحذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الغرب من تسليح المعارضة في سوريا.

وقال بوتين إنه يخشى من «فراغ سياسي» تملأه «منظمات إرهابية» إذا ترك الأسد السلطة.

ودافع بوتين عن تزويد روسيا الاسد بالاسلحة وقال انه يجب على الغرب عدم تزويد المعارضة بالسلاح لانها تضم جماعات «ارهابية». وقال خلال مشاركته في منتدى اقتصادي روسي مع المستشارة الالمانية انجيلا ميركل امس الاول «إذا كانت الولايات المتحدة... تعتبر واحدا من تنظيمات المعارضة السورية الرئيسية وهو جبهة النصرة إرهابيا... فكيف يمكن للمرء أن يسلم أسلحة لأعضاء المعارضة هؤلاء؟» وتساءل «إلى أين ستصل «هذه الأسلحة»؟ ما الدور الذي ستلعبه؟» واقترحت فرنسا في مايو أن تصنف الأمم المتحدة جبهة النصرة كمنظمة إرهابية لتمييزها عن باقي جماعات المعارضة السورية.

واتخذت الولايات المتحدة هذه الخطوة العام الماضي وتقول إن الجماعة ليست أكثر من واجهة لتنظيم القاعدة.

وفرر الرئيس الأمريكي باراك أوباما قبل نحو أسبوع تقديم مساعدات عسكرية لمقاتلي المعارضة مستشهدا باستخدام القوات الحكومية أسلحة كيماوية.

وموسكو أقوى داعم خارجي للاسد خلال الحرب في سوريا التي اودت بحياة مالايقل عن 93 الف شخص منذ اندلاعها في مارس 2011. واكد بوتين ما أعلنته روسيا من عدم مخالفتها للقانون بتزويد اسلحة لحكومة قائمة واشار الى جهات الدعم الخارجية للمعارضين المسلحين السوريين هي من تفعل ذلك. وقال «من الواضح انه لولا ما يأتي «من الخارج» لكان مايحدث الان في سوريا مستحيلا. المال يأتي والسلاح يأتي والجماعات المسلحة المدربة تأتي».

واضاف قائلا إن روسيا قلقة من حدوث فراغ سياسي في سوريا يشغله المتشددون إذا ترك الرئيس بشار الأسد السلطة الآن.

وقال بوتين «نحن قلقون من احتمال حدوث فراغ سياسي في سوريا في حال اتخاذ بعض القرارات الآن بخصوص تغيير الحكومة في سوريا».

وأضاف «يرحل الأسد اليوم ويحدث فراغ سياسي – فمن سيملؤه؟ ربما... المنظمات الإرهابية. «لا أحد يريد هذا.. لكن كيف يمكن تجنبه؟ في النهاية هم مسلحون وينحون للعنف».

وقال بوتين إن الحل الوحيد هو مؤتمر سلام دولي تريد الولايات المتحدة وروسيا عقده.

واضاف «توجد فكرة عقلانية وحيدة أيدها الجميع في قمة مجموعة الثماني» التي عقدت هذا الأسبوع في أيرلندا الشمالية. ومضى يقول «هي الضغط على كل الأطراف للمصارعة للمجيء إلى جنيف... والجلوس على

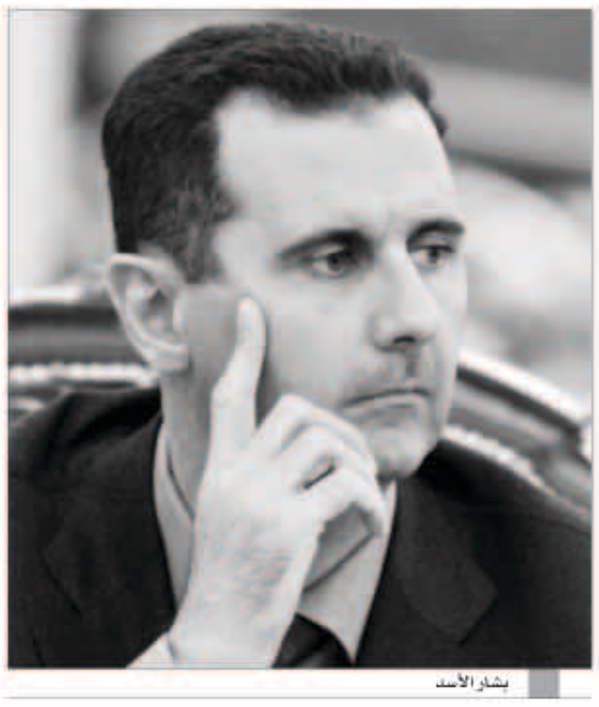
بشار الأسد

■ هيغ: لا قرار بتزويد المعارضة بالسلاح بعد ونشجع فرص الحل السياسي

جانب من جلسة افتتاح اجتماع الأمس في الدوحة

■ بوتين: لا نخالف القانون بدعمنا للنظام..والمنظمات الإرهابية هي البديل حال الإطاحة بالأسد

مائدة التفاوض ووقف العنف وإيجاد صيغ مقبولة للبناء المستقبلي لدولتهم وتوفير الأمن لكل الجماعات العرقية والدينية». وكرر بوتين موقف بلاده بأن مصير الأسد والمستقبل السياسي لسوريا لا ينبغي أن يقرر من الخارج.

وقال «هل يبقى الأسد.. هل يرحل.. ما هو شكل القيادة السياسية التي ينبغي أن تنشأ... أنا وأنت لا ينبغي أن نفرض تلك الأمور على الشعب السوري من الخارج».

وتقول روسيا إنها لا تحاول دعم الأسد لكن تصر على ألا يكون رحيله شرطا مسبقا لعملية سلام. وتقول إنها تواصل الالتزام بعقود الأسلحة مع حكومته.

وموسكو أقوى حليف دبلوماسي للأسد وعرقلت قرارات لمجلس الأمن الدولي يدعمها الغرب تهدف للضغط على الرئيس السوري لترك السلطة أو لإنهاء العنف.

وردا على سؤال من صحافي قال لبوتين إن الأسد يستخدم أسلحة كيماوية ضد شعبه قال الرئيس الروسي إن هذا الكلام غير دقيق.

وأضاف «ليس الشعب السوري هو من يقاتل الأسد وإنما متشددون مدربون ومسلحون جيدا».

«هيومن رايتس» تتهم المغرب بانتهاك حقوق المشتبه بهم

الرباط - وكالات: دعت منظمة هيومن رايتس ووتش المحاكم المغربية الى الكف عن الاستناد الى اعترافات «مأخوذة تحت الضغط»، معتبرة أن عدم التراجع عن هذا السلوك من شأنه التشجيع على التعذيب الذي يشكل برأي المنظمة «مشكلة خطيرة» في البلاد.

واعتبرت المنظمة في تقرير يقع في مئة صفحة قدم إلى الدوائر الرسمية في الرباط، أن «رغم أن القانون الدولي يمنع التعذيب والمغرب يعترف بهذا المنع، فإن التعذيب والاعتداءات على المشتبه فيهم لا تزال تشكل مشكلة كبيرة في هذا البلد». وترى المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من نيويورك مقرا لها، أن «الاصلاح القضائي الذي أعلن المغرب عزمه على القيام به يجب أن يوفر حماية أفضل حرصا على أن تستبعد المحاكم الأخذ بأدلة تستند الى أقوال تم الادلاء بها لأفراد الشرطة تحت التعذيب».

واوضح مسؤولو المنظمة للصحافيين ان هذا البعد في القضية يحتل مكانا «في صلب استقلال القضاء».

وأقر المغرب في عام 2011 دستورا يرمي إلى «تعزيز استقلال القضاء وضمان حقوق المتهمين ومنع التعذيب والاعتقال التعسفي» في خضم ما عرف بالربيع العربي.

لكن مسؤولة هيومن رايتس ووتش لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، سارة لي ويتسون، اعتبرت انه «فقط عندما يكون لدى القضاة الرغبة والقدرة والشجاعة على القيام بذلك — واستبعاد الاعترافات المشكوك فيها — يمكن القول إن اصلاح القضاء حاصل فعليا».

وأشار المدير المساعد لمنظمة هيومن رايتس ووتش لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، اريك غولدشتاين، الموجود في الرباط الى ان «ثمة معايير دولية تتعلق بمدة التوقيف الاحتياطي يجب احترامها لضمان محاكمة عادلة». وقال مصدر حكومي مغربي لوكالة فرانس برس إن بعض النقاط في التقرير «مبالغ فيها» ولا تعكس «كل الجهود المبذولة». ولفت المصدر الى أنه «تم تقديم ردود والقطاعات الحكومية المعنية سترد على كل الاسئلة المطروحة». واضاف «ثمة ارادة سياسية حقيقية مستمدة من الدستور الجديد كي يتم التعاطي مع هذه الحالات وحلها».

تونس: البرلمان يناقش سحب الثقة من المرزوقي

تونس - «وكالات»: قرر مكتب المجلس الوطني التأسيسي «البرلمان» بتونس مناقشة مذكرة سحب الثقة من الرئيس منصف المرزوقي في جلسة عامة يوم الأربعاء المقبل، وذلك بعد توقيع أكثر من ثلث النواب على عريضة طالبت بإعفاء الرئيس من مهامه. وكان نواب معارضون قد قدموا في 17 أبريل الماضي عريضة لسحب الثقة من الرئيس وذلك على خلفية انتقادات سابقة ضد من سماهم المرزوقي المتطرفين العلمانيين، حيث وقع 77 نائبا من إجمالي 217 نائبا بالمجلس على العريضة. ولعزل الرئيس، يتعين وفق القانون أن يصوت 109 من نواب المجلس على سحب الثقة منه، وهو أمر مستبعد لأن المرزوقي يحظى بدعم الائتلاف الثلاثي الحاكم الذي تقوده حركة النهضة الإسلامية. وكان المرزوقي قد صرح خلال لقاء تلفزيوني مع قناة الجزيرة مارس الماضي أنه إذا «أخذ العلمانيون المتطرفون السلطة، فإنهم سيواجهون المقاصل والمشانق». وجاءت تصريحات المرزوقي بعد أسابيع على مقتل المعارض اليساري شكري بلعيد الأمر الذي أثار غضب معارضيه ودفعهم للخروج للشوارع والتظاهر تنديدا بتصريحاته، معتبرين أنه «لا يمثل كل التونسيين». كما انتقد المرزوقي في تصريحاته تلك الإسلاميين، إلا أن المتحدث باسم رئاسة الجمهورية بين أن تصريحات الرئيس أخرجت عن سياقها وأنه تم استغلالها في إطار الحملة الانتخابية ضده. وفي سياق آخر، قرّر مكتب المجلس التأسيسي أيضا عرض قانون تحصين الثورة للنقاش بالجلسة العامة الخميس المقبل. وقد أثار مشروع القانون، الذي يستهدف عددا كبيرا من المسؤولين في النظام السابق، جدلا قانونيا وسياسيا.

بريطانيا تصادق على اتفاق بترحيل أبوقتادة

لندن - «وكالات»: صادقت بريطانيا رسميا على اتفاق مع الأردن لتسهيل ترحيل أبو قتادة الأردني الذي تحاول لندن ترحيله منذ نحو عقد، حيث يواجه محاكمات وتهما في الأردن تتعلق بـ«أعمال إرهابية». ويهدف الاتفاق الثنائي، الذي صادق عليه مؤخرا ملك الأردن عبد الله الثاني، إلى تبديد مخاوف بشأن التعذيب عبر عنها مرارا القضاء البريطاني لتبرير رفضه ترحيل عمر محمود عثمان «أبو قتادة». واعتبر القضاء البريطاني أن أي إفادات تم الإدلاء بها تحت التعذيب يمكن أن تستخدم ضد أبو قتادة إذا ما تمت محاكمته في بلاده. وقد أنهى الاتفاق مساره البرلماني أمس الاول، ليصبح قانونا حكما في بريطانيا، لكن لا يزال يتعين نشره في الجريدة الرسمية الأردنية وحصول تبادل رسائل دبلوماسية قبل أن يدخل حيز التنفيذ. وتحظر الاتفاقية استخدام الأدلة المنتزعة تحت التعذيب، وتضمن حماية حقوق الإنسان. في غضون ذلك، رحب المتحدث باسم وزارة الداخلية البريطانية بالموافقة على الاتفاقية، قائلا «هدفنا يبقى رؤية أبو قتادة داخل طائرة متجهة إلى الأردن في أقرب فرصة». وكانت وزيرة الداخلية تيريزا ماي قد حذرت في وقت سابق من أنه حتى في حال تمت المصادقة على الاتفاق، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن أبو قتادة سيرحل في الأيام القليلة المقبلة، نظرا إلى إمكان تقديم طعون قضائية. كما كشفت ماي أن تكاليف الإجراءات القانونية لترحيل أبو قتادة وصلت إلى أكثر من 1.7 مليون جنيه إسترليني منذ عام 2005. وقد أبدى أبو قتادة البالغ من العمر 52 عاما مؤخرا استعداده للعودة طوعا إلى الأردن إذا ما تمت المصادقة على الاتفاق. يُذكر أن الأردن يسعى لإعادة محاكمة أبو قتادة في قضيتين مرتبطتين بالتحضير لهجمات على أهداف غربية وإسرائيلية حوكم عليها غيابيا في الأردن، وصدر بحقه حكم بالسجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة عام 1998، وبالسجن 15 عاما عام 2000. يُذكر أيضا أن أبو قتادة الذي اعتبر لفترة ممثل تنظيم القاعدة باوروبا، اعتقل للمرة الأولى عام 2002 وأمضى منذ ذلك الحين القسم الأكبر من حياته بالسجن، من دون أن توجه إليه أي تهمة.

زيباري يبحث مع بيكروفت جهود إخراج العراق من الفصل السابع

بغداد: 9 قتلى وعشرات الجرحى بهجمات مسلحة في نينوى وصلاح الدين

بغداد - «وكالات»: أكدت مصادر أمنية وطبية عراقية مقتل تسعة أشخاص بينهم عناصر شرطة، وإصابة آخرين امس في سلسلة هجمات مسلحة بمحافظتي نينوى وصلاح الدين.

وقال مصدر في شرطة محافظة نينوى إن مهاجما فجر نفسه بسيارة مفخخة مستهدفا نقطة تفتيش للشرطة الاتحادية في قرية العذبة جنوبي الموصل، مما أدى إلى مقتل أربعة أشخاص -بينهم شرطيان- وجرح 15 آخرين من بينهم ثلاثة من عناصر الشرطة. وقال ضابط برتبة مقدم في الشرطة إن ثلاثة من عناصر الشرطة قتلوا في حين أصيب رابع بجروح في هجوم مسلح استهدف دورية للشرطة بقرية ينكجة في قضاء طوز خورماتو «175 كلم شمال بغداد».

كما قُتل اثنان من العمال وأصيب أربعة آخرون بجروح في هجوم مسلح استهدف فجر الامس تجمعا لعمال باجر يومي بشمال شرق تكريت، كبرى مدن محافظة صلاح الدين.

وقال مصدر في شرطة محافظة صلاح الدين إن عبوة ناسفة كانت موضوعة على جانب طريق وسط تكريت انفجرت، مما أسفر عن مقتل اثنين من سائقي الشاحنات المحملة بالحبوب وإصابة ثلاثة آخرين بجروح.

يذكر أن محافظة صلاح الدين تشهد بين مدة وأخرى أعمال عنف تستهدف المدنيين والقوات الأمنية على حد سواء، كما تنفذ الأجهزة الأمنية بين الحين والآخر حملات دهم وتفتيش في أنحاء المحافظة، تسفر عن اعتقال عشرات المطلوبين بتهم جنائية و«إرهابية».

تأتي حوادث الامس بعد يوم من مقتل شخصين وإصابة آخرين بجروح بانفجار عبوة ناسفة عند مطعم شعبي مساء الجمعة في منطقة الفضل بوسط بغداد.

كما أكدت مصادر طبية عراقية في وقت سابق أن 30 شخصا قتلوا وأصيب أكثر من 50 آخرين في تفجيرين ببغداد. وأضافت مصادر أمنية أن التفجير الأول استهدف نقطة تفتيش في حي القاهرة شمالي بغداد، وان الهجوم الثاني استهدف مسجدا قريبا من نقطة التفتيش المستهدفة في الهجوم الأول. ويشهد العراق منذ مدة موجة عنف أدت إلى مقتل وجرح الآلاف. وكانت الأمم المتحدة قد ذكرت أن عدد ضحايا الانفجارات التي شهدها العراق في مايو الماضي قد تجاوز الألف قتيل، في حصيلة تعد هي العليا منذ العامين 2006 و2007. وتتزامن موجة العنف مع ما تعيشه مدن عراقية عدة منذ نحو ستة أشهر من اعتصامات متواصلة للمطالبة بإصلاحات سياسية وقانونية، في مقدمتها إلغاء المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، وإلغاء قانون المساءلة والعدالة، وإقرار قانون العفو العام، وإطلاق سراح المعتقلات والمعتقلين الأبرياء.

تفجير سابق في العراق

وعلى الصعيد السياسي، بحث وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري أمس الاول مع السفير الأمريكي في بغداد روبرت بيكروفت الجهود الجارية لإخراج العراق من أحكام الفصل السابع وإيفاء العراق بالتزاماته الدولية.

وقال بيان صدر عن وزارة الخارجية إن زيباري بحث أيضا العلاقات العراقية الأمريكية في إطار اتفاقية التعاون الإستراتيجي، مشيرا إلى أنه تم التطرق كذلك إلى الأوضاع الداخلية والإقليمية بعد الانتخابات التي جرت في محافظتي الأنبار ونينوى، وكذا تطورات الأزمة السورية وانعكاساتها على دول الجوار والمنطقة.